[الهيولى والصورة: تحقيق حقيقة الجسم وحدّه —أو— رسالة في بيان نفي الهيولى للإمام فخر الدين الرازي]

[١١٣] بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بأمره قامت الأرضون والسموات، وبتكوينه تكوّنت ماهيات الذوات والصفات، وبرحمته عمّت الخيرات والبركات، وبإحسانه حصلت الكرمات والسعادات. والصلوة على النبيّ المؤيّد بالدلائل والبيّنات، والمبرّا في قوله وفعله عن جميع المنكرات محمد وعلى آله وأصحابه وسلّم تسليماً.

أما بعد؛ فقد سألتني أن أذكر كلاماً واضحاً مشروحاً في بيان أنّ الجسم هل هو مركّبٌ من الهيولى والصورة. وكتبت هذه الرسالة على سبيل الارتجال بعون ذي الجلال، ورتّبتُها على فصول أربعة.

الفصل الأوّل
في تلخيص محلّ النزاع

اعلم أنّه لا يجب أن يكون كلّ شيء حالاًّ في شيء آخر، و إلاّ لزم الدور أو التسلسل؛ بل ولا بدّ من الانتهاء إلى شيء يكون مستقلاً بنفسه، غنياً عن المحلّ، قائماً بذاته من جميع الوجوه. وأيضاً فلا شكّ أنّ في الوجود موجوداً شاغلاً للحيّز ممتدّاً في الجهة، وهذا هو الذي نسمّيه بالجسم.

إذا عرفتَ هاتين المقدّمتين فنقول: إنّ هذا الشيء الشاغل للحيّز الممتدّ في الجهة إما أن يكون شيئاً قائماً بنفسه، وإما أن يكون حالاًّ في محلّ. أما الأول فهو قولنا، وهو المراد [١١٤] من قولنا إنّ الجسم ليس مركّباً من المادّة والصورة. وأما الثاني فهو قول الفلاسفة الذين يزعمون أنّ الجسم مركّب من الهيولى والصورة. وزعموا أنّ هذا الشيء الممتدّ في الحيّز والجهة هو الصورة الجسمية؛ وأما محلّ هذه الجسمية فهو الهيولى، ومجموعها هو الجسم. فهذا تلخيص محلّ النزاع.

الفصل الثاني

فيما يدلّ على أنّ الجسم لا يكون مركّباً من الهيولى والصورة

فنقول الذي يدلّ على أن هذا محال وجوه:

الحجّة الأولى:

إنّ الصورة والهيولى، [١] إما أن يكون لكلّ واحدٍ منها حصول في الجهة وشغل لها، [٢] وإما أن لا يكون واحد منها كذلك، [٣] وإما أن يكون أحدهما كذلك دون الثاني؛ والكلّ باطلٌ؛ فالقول بتركّب الجسم من الهيولى والصورة باطلٌ.

[١] أما القسم الأول وهو أن تكون الهيولى في ذاتها شاغلة للحيّز وحاصلة في الجهة والصورة أيضاً تكون كذلك، فهذا أيضاً يكون على وجوه ثلاثة: لأنّه إما أن يكون كل واحدٍ منهما كذلك أمراً ثابتاً على سبيل الاستقلال، أو على سبيل التبعية، أو يكون أحدهما كذلك على سبيل الاستقلال والآخر على سبيل التبعية.

فإن كان كلّ واحدٍ منها كذلك على سبيل الاستقلال كان كلّ واحدٍ منهما جسماً، لأنّا لا نعني بالجسم إلا ما يكون كذلك. فالقول بأنّ الجسم مركّب من شيئين أحدهما حالٌّ والآخر محلٌّ مع أنّ كلّ واحدٍ منهما حاصل في الحيّز والجهة على سبيل الاستقلال قول بأنّ الجسم [١١٥] مركّب من جسمين أحدهما حالّ في الآخر، وذلك باطلٌ. أما أوّلاً فلأنّه قول بتداخل الأبعاد؛ وأمّا ثانياً فلأنّه قول باجتماع المثلين، وأمّا ثالثاً فلأنّ الكلام في كلّ واحدٍ منهما كما في الآخر فيلزم تركيب كلّ واحد منهما من جزأين آخرين وهو محالٌ.

وأمّا القسم الثاني وهو أن يكون كلّ واحدٍ منهما حاصلاً في الحيّز على سبيل التبعية، فهذا أيضاً محالٌ، لأنّ كون كلّ واحدٍ منهما كذلك يستدعي حصول شيء يكون حاصلاً في الحيّز والجهة على سبيل فرضها، إذ يجب أن يكون لكلّ خطّ بالقوّة جهة قبل تخطيطه حاصلةٌ بالفعل، وتلك الخطوط غير متناهية في قوّتها، فالجهات المعدّة التي تحيط فيها غير متناهية بالفعل.

[في حد الجسم]

وقوله للجسم جنسٌ[١]، هذا صحيحٌ، لكن يجب إذا قال إنّ للجسم جنساً أن يعلم أنّ له تحت الجوهر قسماً. وقد منع أن تكون الهيولى قسيمة له لبساطتها، والصورة أيضاً بسيطةٌ، والعقول المفارقة بسيطةٌ، ولا جوهر غير العقول المفارقة وغير بعض المعاني التي تسمّى صوراً مادية وغير الهيولى وغير المركب. فقد أبقينا الجسمَ وحده نوعاً للجوهر.

وقوله إذ لو كان نوعاً[٢] لكان قسيماً[٣] ولكان له فصلٌ، نقول إنّ هذا القول يوجب أنّ الفصل كما هو جزء حدّ كذلك هو جزء قوام وأن تكون الكيفيات والقوى كلّها مركّبة، لأنّ لها أجناساً وفصولاً، وليس الأمر كذلك، بل التركيب القولي الذي بحسب القول غير البساطة بحسب القوام وإن الفصل ليس هو صورة ولا الجنس [١١٦]هو هيولى.

قد عرف هذا إلاّ أنّه ليس يجب علينا أن نطوّل القول ببيان ذلك، بل ليسلّم ذلك إلاّ أنّ لقائلٍ أن يقول: لا نسلّم أنّ للجسم جنساً، وذلك لأنّه لو كان له جنسٌ لكان له قسيمٌ، ثمّ لسنا نجد له قسيماً إلا الجوهر الذي ليس بجسمٍ ولا جنس له، فليس هو قسيم الجسم فليس للجسم جنس.

ثم نقول: يجب أن يستعمل هو[٤] هذا في تحديد الجسم الطبيعي، وليس يفعله، لأنّه يقول إنّه جوهر ذو أبعاد ثلاثة، فيذكر الجوهر الذي هو هو؛ لا الجوهر الذي هو جزء منه وهو الهيولى، فإنّ هذا الجوهر لم يتعرض له في تحديده. وقد يفهم تحديد الجسم بأنّه جوهر له أبعاد ثلاثة ويجهل أنّه هل للجسمية هيولى تقوم الجسمية فيه أو البعد الجسمي قائم بنفسه جوهر له هذه الأبعاد، فليتذكر أنّ في هذا الحدّ لم يتعرض إلا للصورة وإلاّ لشيء ليس هو هو الهيولى، فإنّ هذا الشيء أعني الجوهر المذكور محمول على المركب الذي هو الجسم بأنّه هو، إذ يقال إنّ الجسم الذي هو مركّبٌ هو جوهرٌ ولا يقال إنّ الجسم هيولى، فإنّ هذا الجوهر المذكور في تحديد الجسم الطبيعي ليس هو الهيولى ولا يشير إليه، إذ الجوهر المقول على الجسم عنده لا يقال على الهيولى، فإنّ الذي هو جنس الجسم لا يقال على الهيولى أو عسى أن يقول لا، بل هو مقولٌ عليهما بمعنى واحدٍ لا بالاشتراك، ولكنّه مقوّم جنسي بالقياس إلى الجسم وليس كذلك بالقياس إلى اليهولى، [١١٧] إذ هو غير

١ في الأصل — جنس، صح فوق السطر.

٢ في الأصل نوع، صح فوق السطر نوعا.

٣ في الأصل قسيم، صح فوق السطر قسيما.

٤ في الأصل — هو، صح فوق السطر.

ذاتي للهيولى، وهذا مما لا يستمرّ، فإنّ الجوهر إذا قيل على الهيولى بأيّ معنى كان قوله عليه مقوّمًا، فإن لم يقل عليه إلا باشتراك الاسم، فإذا استعمل في تحديد الجسم وقيل عليه لم يكن فيه تعرّض للهيولى أصلاً، فيكون إذن تحديد المركّب غير مشتمل بجميع أجزائه على هذا الأصل، فكان يوجب أن يكون مشتملاً على أجزائه، ومع ذلك فإنّ هذا مضايقةٌ لا يحتاج إليها، بل ليسلّم ذلك كلّه له وليس الأمر على أن يجوّز، والجسم متناولٌ للهيولى والصورة معاً ما ولا بالفعل، فإنّه يشترط أن تكون الحدود كذلك لكنّه كان يجب أن يراعي هذا ولا يجعل الأبعاد التي يحد بها الجسم إنما تحصل له لذات الجسم من حيث هو جسمٌ بل بحسب مقايساتٍ إلى خارج العالم وبحسب محاذياتٍ وبحسب أشكالٍ، وجميع ذلك بحسب أمورٍ من خارجٍ.

وقوله: التحديد باللوازم رسم ويختصّ بالبسيط دون المركّب فنقول: هذا النوع من التحديد صالح لأن يستعمل في البسيط والمركب، فإنّه يمكن أن يرسم لهما جميعاً بالمقايسات والسلوب.

وقوله: ولولا ذلك لما أمكن افتراضه، نقول: أولاً ليس التحديد السلبي هو التحديد المشير إلى القوّة وإلى عدم مقارن الإمكان، بل اتحاد بالسلب الامتناعي بأن يسلب الشيء عن الأشياء[٥] التي ليست هي ولا يمكن أن تكون هي. فيقال في الشيء إنّه الشيء لأنّه ليس بكذا وكذا حتى تعيّنه وتنفي ما ليس هو، فإذا قيل حدّ سلبي فيجب أن تفهم هذا [١١٨] كما قيل في العرض وأشياء أخرى. وهذا هو الرسم الذي يقال إن الأشياء البسيطة يصعب تعريفها إلاّ به. والقول الذي أوهم الناس عكسه حتّى حسبوا أن غير البسيطة لا يمكن تعريفها به فليس كذلك، فإنّ البسيطة قد لا يمكن تعريفها إلا بالسلب. وأمّا غير البسيطة فقد يمكن تعريفها به وقد يمكن تعريفها بغيره، ويجب أن تعلم أنّ الحدّ السلبي يعني به المتضمّن لسلب ما يمتنع أن يكون للشيء، فأن يعلم أيضاً أنّ الذي قيل إنّ البسائط يحوج تعريفها إلى استعمال الرسم السلبي لا إنّ غير البسائط لا يمكن فيها ذلك.

وأما حدّ المشير إلى معنى الاستعداد المقارن لسلب غير ممتنع فليس هو من قبيل تلك الحدود، وإلا فإنّ الجسم الرطب أو اليابس مع كونه مركّباً يفتقر في ترسيمه من حيث أنّه مركّب إلى ذكر هذا الإمكان وإلى استعمال هذا العدم، ولا يصير الحدّ سلبيا. وكذلك النخلة يفتقر في تحديدها إلى ذكر التمر الذي لا يجب وجوده عنها ويصير حينئذ إلى السلب ولا يصير حدّا سلبيا. ولايعتذرنّ معتذرٌ بأن هذا فعلٌ لا انفعالٌ، فإنّ الغرض ليس ذلك بل الغرض أنّ السلب يدخل بوجهٍ ما في الحدّ ولا يكون الحدّ سلبياً، فالإمكان الذي أخذ في حد الجسم هو القسم الثالث، فلا يلزم أن يكون في هذا التحديد إشارة إلى سلب مقارن لقوة مع أنّ هذا

٥ في الأصل: بأن يسلب عن الشيء الأشياء، والصواب ما أثبتناه

التحديد سلبي.

وأعجب من ذلك قوله كلّ ما يؤخذ في الحدّ فيجب أن يكون موجوداً بالفعل للمحدود، هذا قد نصّ عليه في المنطق وفي سادسه ما بعد الطبيعة [١١٩] أنّ من الأشياء التي تدخل في الحدّ ما لا يوجد بالفعل للمحدود وفصّل ذلك، وجملة ذلك التفصيل إنّ ما يكون محمولاً على المحدود فلا بدّ من أن يكون بالفعل للمحدود، وأما جزء المحمول فقد يكون وقد لا يكون، والمثال لذلك تحديد المتّصل بأنّه القابل للانقسام أو أنّه الذي يتهيّأ فيه فرض حدّ مشترك، وليس ولا واحد من الانقسام و الحدّ المشترك موجودا بالفعل، لأنه ليس محمولا بل جزء محمول. مثال آخر الحيوان الناطق المأخوذ في حدّ الإنسان، فإن الحيوان الناطق إنّما ذاك فيحدّ بأنّه جسم [ذو][٦].نفس في قوّته أن يحسّ ويتحرّك وليس يجب أن يحسّ ويتحرّك وليس يجب أن يكون الحسّ والتحرّك له بالفعل، وكذلك معنى الناطق أنّه ذو نفس من شأنها كذا وكذا، الذي بعضه تصوّر المعاني المعقولة، وذلك ليس بالفعل، وكذلك حد الزاوية الحادّة بأنّها أصغر من قائمة، والقائمة لا تحمل بالفعل عليها، ويرجع إلى ما قاله الرجل إن المتّصل لا أجزاء له بالفعل ألبتة ولا قطوع ولو كان فيه شيء من ذلك قبل العارض فوجب أن يكون الموجود منها بالفعل لا ثلثة بل بغير نهاية كيف كانت الامتدادات.

فهو ينكر وجوب الاستقلال والأصالة فحينئذ يكون ذلك الشيء هو الجسم، وهذان الشيئان هما عارضان، وهذا لا يقتضي كون الجسم متركّباً في ذاته عن جزأين مقوّمين لماهيته.

وأما القسم الثالث: وهو أن يكون أحدهما حاصلاً في الحيّز والجهة حصولاً على سبيل الاستقلال والأصالة والثاني أن يكون حاصلاً في الجهة والحيز على سبيل التبعية، فهذا [١٢٠] أيضاً باطل، لأنّ على هذا التقدير يكون الحاصل في الحيّز على سبيل الاستقلال هو الجسم والذات، والحاصل على سبيل التبعية هو العرض، وهذا لا يقتضي وقوع التركيب في ماهية الجسم.

[٢] وأمّا القسم الثاني: أن يقال كلّ واحد من الهيولى والصورة ليس له في ذاته حصول في الحيّز ولا شغل للجهة، فنقول: مثل هذين الشيئين إذا اجتمعا فإمّا أن يحصل عند اجتماعهما أمر يكون له حصول في الحيّز وشغل للجهة، و إمّا أن لا يكون كذلك.

أمّا الأوّل فلأنّه يلزم منه أن يقال الجسم عبارة عن مجموع أمرين فقط ليس لواحد منهما حصول في الحيّز ولا شغل للجهة، وهذا يقتضي أن لا يكون الجسم حاصلاً في الحيّز ولا شاغلاً للجهة هذا خلف.

٦ في الأصل دون، والصواب ما أثبتناه

وأما القسم الثاني: وهو أن يقال عند الاجتماع حصل أمر يكون ذلك الأمر مختصّاً بالحيّز وشاغلاً للجهة، فنقول: المختصّ بالحيّز الشاغل للجهة القابل للاتصال والانفصال والتشكيل والتصوير ليس إلا هذا الشيء الحادث عند اجتماع ذينك الأمرين، فأما كل واحد من ذينك الأمرين فإنه غير مختصّ لا بالحيّز ولا بالجهة ولايعقل فيه قبول الاتصال والانفصال والتشكيل والتصوير، ونحن قدّمنا أنه لا معنى للجسم إلا الذي يكون موصوفاً بهذه الأحوال، فعلى هذا الجسم في نفسه يكون ذاتاً واحدة، ولا تركيبَ فيه من المادّة والصورة، أقصى ما في الباب أن يقال إنّ حقيقة الجسم لا يوجد ولا يحصل إلا معلّلا [١٢١] باجتماع ذينك الأمرين إلا أنّ التركيب على هذا القول يكون واقعاً في علّة وجود الجسم لا في ماهيته، وكلامنا الآن ليس إلا في أن ماهيته هل هي مركبة أو لا.

[٣] وأما القسم الثالث: وهو أن يقال إن أحد الجزأين إما المادّة والصورة حاصل في الحيّز شاغل للجهة و الجزء الآخر ليس كذلك، فنقول: فالجسم ليس إلا ذلك الجزء، لأنّا لا نعني بالجسم إلا الشاغل للحيّز الحاصل في الجهة القابل للوصل والفصل والمجاورة والمباعدة، فإذا كان أحد الجزأين هو الموصوف بهذه الأحكام فقط والجزء الثاني غير موصوف بذلك كان الجسم هو أحد الجزأين فقط و لم يكن التركيب واقعاً في ماهية الجسم.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال الصورة عبارة عن الجسمية ولها حصول في الجهة وامتداد في الحيّز إلاّ أنّها حالّة في شيء آخر ليس له حصول في الحيّز ولا امتداد في الجهة وهو الشيء المسمى بالهيولى.

فنقول: هذا باطلٌ من وجهين: الأول إنّ القابل للفصل والوصل والتشكيل والتصور ليس إلاّ الشيء الذي سميتموه بالصورة الجسمية لأن القابل للفصل والوصل هو الذي يقبل للمقاربة والمباعدة والمماسّة والمباينة، وليس ذلك إلاّ الجسمية، أمّا الهيولى فلمّا لم يكن لها اختصاص بالحيّز والجهة استحال عليها أن تصير موصوفة بالمقاربة والمباعدة، فلا تكون ألبتّة موصوفة بالقابلية للوصل والفصل والتشكيل والتصوير، وإذا كانت الجسمية وحدها مستقلّة بقبول هذه الأحكام وليس [١٢٢] للهيولى مدخل في هذه القابلية وجب أن يكون الجسمية مستقلّة بقبول هذه الأحكام من غير مشاركة الهيولى، وذلك يبطل كونها حالّة في الهيولى. الثاني: أن محلّ الجسمية لمّا كان شيئاً ليس له وضع ولا حيّز ولا إليه إشارة فمثل هذا الشيء ممتنع أن يصدق عليه أنه في داخل العالم أو في خارجة أو مباين عن العالم أو ملاصق له، وإذا كان الأمر كذلك وجب القطع بامتناع حلول الجسمية فيه، لأن هذا الشيء لما صدق عليه إنه غير مختصّ بشيء من الأحياز

والجهات ولايصحّ القرب منه ولا البعد عنه وثبت الجسمية مختصة بالحيّز والجهة ويصحّ القرب منها والبعد[٧] عنها استحال على الجسمية كونها حالّة في مثل ذلك المحلّ، وإلاّ لزم اجتماع النقيضين، أعني الاختصاص بالحيّز وعدم الاختصاص به، وذلك محالٌ، فإذاً القول بتركيب الجسم من الهيولى و الصورة باطلٌ.

الحجّة الثانية:

إن الشيخ الرئيس استدلّ على امتناع خلوّ الهيولى عن الصورة الجسمية في **كتاب الشفاء** و**كتاب النجاة،** فقال: إذا فرضنا جسماً ونصّفناه بنصفين وفرضنا أنّ هيولى ذلك الجسم خلت عن الصورة وفرضنا أنّ هيولى نصف ذلك الجسم خلت عن الصورة فلا شكّ أنّ هيولى النصف نصف هيولى الكلّ، فإما أن يحصل بين هيولى الكلّ وهيولى النصف مخالفة في أمر من الأمور أو لا يحصل بينهما مخالفة أصلاً، والثاني محال، وإلاّ لزم أن يكون الشيء مع غيره كهو لا مع غيره، فبقي أن يكون بينهما مخالفة، وتلك المخالفة ليست بالماهية ولا بلوازمها، لأن الهيولى طبيعة نوعية واحدة، فلم يبق إلاّ أن يقال: [١٢٣] تلك المخالفة بينهما لأجل أنّ هيولى الكلّ أكثر قدراً من هيولى الجزء، وكثرة القدر عبارة عن الحجمية والمقدار، فيلزم أن يقال الهيولى حال كونها خالية عن الجسمية موصوفة بالجسمية، هذا خلف، وهذا الخلف إنّما يلزم من فرضنا كون الهيولى خالية عن الجسمية فوجب أن يكون القول بهذا الخلوّ محالاً، هذا تلخيص ما قرّره في هذين الكتابين.

وأقول: هذا الكلام من أدلّ الدلائل على نفي الهيولى، وذلك بتقدير أن يكون الجسم مركّباً من الهيولى والصورة فلا بدّ وأن تكون الهيولى ذاتاً مخصوصة والصورة ذات مخصوصة فتكون أحدهما حالّة في الأخرى، وإذا كان الأمر كذلك فحينئذ يمكن اعتبار كلّ واحد منهما وحده من حيث هو هو منفكّاً عن حال الأخرى.

إذا عرفت هذا فنقول: إنّا إذا اعتبرنا حال هيولى كلِّ هذا الجسم من حيث أنّها هيولى محذوفاً عنها اعتبار حال الصورة الحالّة فيه، واعتبرنا أيضاً حال هيولى نصف ذلك الجسم محذوفاً عنها حال الصورة الحالّة فيه فهيولى نصف ذلك الجسم نصف هيولى كلّ الجسم، وإذا كان كذلك فهيولى الكلّ اكثر قدراً من هيولى النصف، فهذا يقتضي أن يكون هيولى الكلّ من حيث هو محذوفاً عنها كلّ ما يغاير كلّ ما يكون مقداراً وحجماً، وإذا كان كذلك فهيولى الجسم جسم، فتكون الهيولى نفس كونه جسماً، فلم يكن للجسم من حيث أنّه جسم هيولى مخالفة له، وذلك هو المطلوب.

٧ في الأصل – عنه وثبت الجسمية مختصة بالحيّز والجهة ويصحّ القرب منها والبعد، صح في الهامش.

ونزيد التحقيق فيه وهو أنّ هيولى الكل وهيولى البعض إمّا أن يكون كلّ واحد منها متميّزاً عن الآخر [١٢٤] وإمّا أن لايكون، فإن لم يحصل هذا التمييز لم يكن كون أحدهما هيولى لكلّ الجسم وكون الآخر هيولى لجزء الجسم أولى من العكس، وأما إن حصل الامتياز فذلك الامتياز إمّا أن يحصل بسبب أن كلّ الجسمية حلّ في أحدهما وجزء الجسمية حلّ في الثاني أو لا بهذا السبب، والأوّل باطل، لأنّ إمكان كون أحدهما محلًّا لكلّ الجيسمية وكون الثاني محلًّا لجزء الجسمية موقوف على امتياز أحدهما عن الثاني، فلو كان هذا الامتياز معلّلاً بذلك الاختصاص لزم الدور، وهو محال. فثبت أنّ امتياز كلّ الهيولى عن بعضها ليس لأجل حلول الجسمية فيها بل ذلك الامتياز متقدم على هذا الحلول، وذلك الامتياز ليس إلا أنّ أحدهما كلّ والآخر جزء، وذلك عبارة عن التفاوت في القدر والحجم، فالهيولى من حيث أنها هي متقدّر، وكل ما هو كذلك فهو جسم فالهيولى الأولى هي الجسم وليس للجسم هيولى أصلاً. وهذا كلام متين.

الحجّة الثالثة:

إعلم أني من أوّل ما كنت في السنة العاشرة إلى الآن وقد بلغت الثاني والخمسين من العمر كنت متفحّصاً[٨] عن مذهب الفلاسفة والقائلين بأن الجسم مركّب من الهيولى والصورة وفي أن الجسم البسيط الواحد هل هيولاه واحدة أو ليس كذلك بل له بحسب كلّ انقسام ممكنٍ هيولى على حدة وبتقدير أن يقال هيولاه واحدة فعند الانفصال هل تبقى هيولاه واحدة أو تصير متعدّدةً وما رأيت أحداً منهم شرح في هذا التفصيل والتفريع.

فنقول هيولى الجسم البسيط إمّا أن تكون [١٢٥][١] واحدة [٢] أو لا تكن. والقسمان باطلان فكان القول بالهيولى باطلاً.

[١] بيان أنّه يمتنع أن يكون هيولى الجسم اليسيط واحدة، وذلك لأن الجسم البسيط قابل للانفصال والانقسام، فإذا حصل ذلك الانفصال والانقسام[٩] بالفعل وصار جسمين فإما أن يقال بقيت تلك الهيولى واحدة كما كانت أو ما بقيت، والقسمان باطلان.

أمّا القول بأنّ تلك الهيولى بقيت واحدة فهذا محال لوجوه:

الأوّل: إن على هذا التقدير يكون التعدّد واقعاً في الجسميات وهي صفات حالّة في المحلّ، وأما المحلّ

٨ في الأصل متصفحا، صح في الهامش متفحصاً.

٩ في الأصل – فإذا حصل ذلك الانفصال والانقسام، صح في الهامش.

والذات فهي واحدة، وذلك يقتضي أن يقال الماء الذي بالمشرق والماء الذي بالمغرب ذاتاهما واحدة، والتغاير ليس إلا في الصفة، وذلك باطل في بديهية العقل، لأنّا إذا فرضنا جسماً واحداً كان أبيض ومتحرّكاً فههنا نعلم أن الذات واحدة والصفات متغايرتان فكان يلزم أن يكون الماء الذي بالمشرق والماء الذي بالمغرب ليس إلا مثل المغايرة بين الذات الواحدة التي تكون موصوفة بأنّها أبيض وبأنّها متحرّكة، ولما كان فساد ذلك معلوماً بالضرورة علمنا أن القول ببقاء الهيولى هيولى واحدة قول باطل.

الثاني: وهو أن الهيولى إذا كانت واحدة فمحلّ هذه الجسمية هو بعينه محلّ تلك الجسمية فيلزم اجتماع الأمثال في المحلّ الواحد، وذلك باطل عند الفلاسفة.

وأمّا القسم الثاني أن يقال إن تلك الهيولى كانت واحدة ثم انقسمت عند انقسام الجسم، فهذا محال لوجوه:

الأوّل: وهو أن هذين العددين من [١٢٦] الهيولى اللذين حصلاَ عند انقسام الجسم إمّا أن يقال إنهما كانا حاصلين عند ما كان الجسم واحداً أو ما كانا حاصلين، فإن كانا حاصلين[١٠] عند ما كان الجسم واحداً ما كانت هيولاه واحداً بل متعدّداً، وكلامنا في هذا القسم متفرّع على خلاف ذلك، وإن قلنا إنّهما ما كانا حاصلين ثم حدثا عند حدوث القسمة بالفعل في الجسم فيلزم أن يقال إنّ هيولى كلية الجسم قد بطلت عند القسمة وحدث عددان جديدان من الهيولى، وهذا باطل. أمّا أوّلاً فلأنه يلزم أن يكون تفريق الجسم إعداماً له بهيولاه وبصورته وإحداثاً للجسمين الحاصلين بعد القسمة بهيولاهما وصورتهما، وذلك باطل، وإلا لَكنّا إذا غمسنا الأصبع في البحر لزم أن يقال إن أعْدمْنا البحر الأول بهيولاه وصورته وأحدثنا بحرا آخر بهيولاه وصورته، وذلك لا يقوله عاقل. وأمّا ثانياً فلأنّ كلّ محدث فهو مسبوق عند الفلاسفة بهيولى، فلو كانت الهيولى قابلة للحدوث والزوال لزم افتقارها إلى هيولى أخرى، وذلك محال.

الوجه الثاني في إبطال أن يقال كانت الهيولى واحدة ثم انقسمت فهو أن القوم لما ذكروا البرهان على حدوث النفس الناطقة قالوا: لو كانت أزليةً لكانت قبل التعلّق بالأبدان إما أن يقال إنّها كانت واحدةً أو متعددة، قالوا ولا يجوز أن يقال إنها كانت واحدة، لإنّها عند التعلّق بالأبدان إما أن تبقى واحدةً أو تصير منقسمة، قالوا ويمتنع أن تبقى واحدة بالعدد وإلا لزم أن يكون كلّما علمه زيد فقد علمه عمرو، ولا يجوز أن تصير منقسمة، [١٢٧] لأنّ النفس ليست بمتحيّزة ولا ذات وضع، وما كان كذلك يمتنع أن يكون قابلاً

١٠ في الأصل — فإن كانا حاصلين، صح في الهامش.

للانقسام، فأقول لما حكموا بأن ما ليس بمتحيّز يمتنع كونه قابلاً للقسمة فالهيولى ليست في نفسها بمتحيّزة فكيف يمكن الحكم عليها بكونها قابلة للقسمة.

والوجه الثالث في إبطال أن يقال كانت الهيولى واحدة ثم انقسمت، هو أن المعقول من الإنقسام تباعد كلّ واحد منهما عن ملاصقة الآخر وحصول كلّ واحد منهما في حيّز غير حيّز الآخر. وهذا المعنى لا يعقل ثبوته إلا في حقّ الشيء الذي يكون له حصول في الحيّز واختصاص بالجهة، والشيء الذي يكون مبرّءاً عن الجهة والوضع والحيّز كيف يعقل كونه قابلاً للانقسام، ويثبت مجموع ما ذكرنا أن الجسم البسيط يمتنع أن يقال إنّ هيولاه كانت واحدة قبل وُرُود القسمة.

[٢] وأمّا القسم الثاني من القسمين المذكورين في أوّل هذا الدليل، وهو أن يقال الجسم البسيط ليست هيولاه واحدة بل له هيوليات متعدّدة، فنقول: هذا يقتضي أن يكون له بحسب كلّ انقسام يمكن وروده عليه يكون له هيولى على حدة، لأنّا بيّنّا أن الجسم الذي يمكن انقسامه إلى قسمين لا بدّ وأن يكون لكلّ واحد من قسميه هيولى على حدة، إذ لو كانت هيولاه قبل القسمة واحدة لَعادت المحالات المذكورة في القسم الأوّل، فثبت أنّ القول بصحّة هذا القسم يقتضي أن يكون كلّ جزء يمكن فرضه في ذلك الجسم البسيط، فهيولى ذلك الجزء متميّز بالفعل عن هيولى ذلك الجزء الآخر امتيازاً بالشخص والتعيّن، لكن الانقسامات [١٢٨] التي يمكن فرضها في الجسم البسيط غير متناهية، فيلزم أن يكون الجسم البسيط له أجزاء من الهيولى غير متناهية بالفعل.

إذا ثبت هذا فنقول: إما أن يكون الحالّ في كلّ واحدة من تلك الهيولات صورة على حدة أو يكون الحالّ في الكلّ صورة واحدة، والثاني باطل، و إلاّ لزم حصول الصورة الواحدة في المحالّ الكثيرة، هذا محال، وأيضاً فلأن كل واحدة من تلك الهيولات محلّ تلك الجسمية بتمامها، فحينئذ يحصل الاستغناء بواحدة من تلك الهيولات عن البواقي، فيعود الأمر على هذا الفرض والاعتبار إلى أن تلك الجسمية حالة في مادّة واحدة وهيولى واحدة، وذلك هو القسم الأوّل الذي أبطلناه. ولما بطل القول بأن الصورة الواحدة حالّة في تلك الهيولى وجب أن يقال الصورة الحالّة في كلّ واحدة من تلك الهيولات غير الصورة الحالّة في الأخرى، وهذا يقتضي القطع بأن الجسم البسيط قبل ورود القسمة عليه كانت هيولى كلّ جزء يمكن فرضه فيه متميّزة عن هيولى الجزء الآخر وصورة ذلك الجزء متميّزة عن صورة الجزء الآخر، وحينئذ يكون الجسم البسيط قبل ورود القسمة مركّباً من تلك الأجزاء، ولما كانت الانقسمات الممكنة في الجسم البسيط غير متناهية بالفعل وذلك محال، فثبت بما ذكرنا أن الجسم لو كان مركّباً من الهيولى والصورة لكانت الهيولى قبل ورود القسمة بالفعل على ذلك الجسم إمّا أن تكون واحدة أو متعدّدة، وثبت فساد القسمين، فكان القول بتركيب الجسم عن الهيولى والصورة باطلاً.

[١٢٩] الفصل الثالث

في حكاية دليل القائلين بأنّ الجسم مركّب من الهيولى والصورة والجواب عنه

احتجّ الشيخ في كتبه على القول بتركّب الجسم من الهيولى والصورة فقال: ثبت أنّ الجسم البسيط في نفسه واحد، وذلك المراد من كونه متّصلاً ولا شكّ أنه قابل للانفصال، فنقول قابل[١١] هذا الانفصال إما أن يكون ذلك الاتّصال أو شيء آخر، والأول باطل، لأنّ القابل موجود مع المقبول والاتّصال غير موجود مع الانفصال، فإذن لا بدّ وأن يكون القابل بل شيء آخر سوى الاتّصال، وذلك الشيء هو الذي كان قابلاً للاتّصال حين كان موجوداً وهو الذي قبل الانفصال عند وروده فثبت أنّ الجسم مركّب من شيئين: أحدهما الاتّصال، والثاني ما هو قابل لذلك الاتّصال.

واعلم أنّ الكلام على هذا الدليل مرتّب في مقامات:

المقام الأوّل:

اعلم أنّي لما سمعت هذا الدليل قلت: لم لا يجوز أن يقال الجسم حين كان واحداً كان موصوفاً بالوحدة، ثم لما انقسمت زالت الوحدة وحدثت الإثنينية، فالزائل هو الوحدة والطارئ هو التعدّد، والوحدة والعدد عرضان متعاقبان على الجسم، وهذا لا يقتضي في ذاته كون الجسم مركّباً عن قابل ومقبول. ولما خطر هذا السؤال ببالي رأيت أبا البركات ذكر ما يقرب من هذا الكلام، ولما طال الخوض في هذه المسألة وعظم تعصّبات الناس في تقرير[١٢] هذا الدليل الذي نقله الشيخ الرئيس[١٣] أبو علي عن أبي نصر الفارابي لخّصت[١٤] في تقريره وجوهاً بعضها أنا مستنبطها [١٣٠] وبعضها غيري ذكرها.

فالوجه الأوّل وهو الذي تكلّفته في تقرير هذه الحجّة أن تقول: الجسم يصحّ عليه أن يعدم بعد الوجود وأن يوجد بعد العدم، وكلّ ما كان كذلك فلا بدّ له من مادّة. أما بيان المقدّمة الأولى والدليل عليها أن الجسم البسيط كان قبل القسمة شيئاً واحداً في نفسه، ثم بعد القسمة حصل جسمان، فهاتان الجسميتان الحادثتان بعد القسمة إما أن يقال إنهما كانا حاصلين قبل القسمة أو ما كانا حاصلين قبل القسمة، والأول

١١ في الأصل — قابل، صح فوق السطر.

١٢ في الأصل — تقرير، صح فوق السطر.

١٣ في الأصل — الرئيس، صح فوق السطر.

١٤ في الأصل تلخصت، صح فوق السطر لخصت.

باطل، لأنّ هاتين الجسميتين لو كانتا حاصلتين قبل القسمة لكان كلّ ذلك الجسم مركّباً عنهما، فحينئذ لا يكون ذلك الجسم قبل ورود الانقسام عليه واحداً وإنا فرضناه واحداً، هذا خلف. وأمّا القسم الثاني وهو أن يقال هاتان الجسميتان حادثتان بعد ورود القسمة وماكانتا حاصلتين قبل ورود القسمة عليه بل هما حدثتا الآن، فهذا يقتضي أن يقال إنّ تلك الجسمية الواحدة التي كانت موجودة قبل ورود القسمة بطلت بعد أن كانت موجودة والجسميتان الحادثتان بعد ورود القسمة بعد أن كانتا معدومتين وجدتا، فثبت أن الجسمية يصحّ عليها الحدوث والزوال. [أما بيان المقدّمة الثانية: وهي أن كل ما يصح عليه الزوال والحدوث][١٥] فله مادّة. والدليل عليه أن كلّ محدث مسبوق بالإمكان، وذلك الإمكان لا بدّ له من محلّ موجود، وذلك المحل هو الهيولى. وتقرير هذه المقدمة مشهور في كتب الحكمة. فهذا هو الوجه الذي استخرجته ولخّصته في تقرير دليل الشيخ.

واعلم أنّ هذا الكلام بعد هذا التقرير والتلخيص ضعيف. وبيانه من وجوه:

[١٣١] الأوّل إن هذا الكلام يقتضي أن يكون الجسم البسيط إذا أوردنا عليه القسمة فإنه تفني الجسمية الأولى وتحدث جسميتان جديدتان، فيكون التفريق إعداماً للجسم الأوّل وإيجاداً للجسمين الآخرين، وهذا يوجب أن من غمس أصبعه في البحر فقد أعدم البجر الأوّل وأوجد بحراً جديداً، وذلك لا يقوله عاقل.

فإن قيل: إنه وإن زالت الجسمية الأولى وحدثت جسميتان جديدتان لكن الهيولى باقية في الحالين فلا جرم لم يلزم منه أن يكون التفريق إعداماً، قلنا: هذا الكلام ضعيف من وجهين: الأول وهو إنا قد بيّنّا على قانون مذهبهم يلزم أن يقال الجسم الواحد هيولاه واحدة فإذا انقسم ذلك الجسم فقد صارت هيولاه منقسمة، فإذا كان التقسيم إعدامًا وقد ثبت أن الصورة الجسمية كما ورد الأنقسام عليه فكذلك الهيولى ورد الانقسام عليه، فهذا يقتضي أن يكون التقسيم إعداماً للصورة والهيولى، فيكون التقسيم إعدامًا بالكلية، وسقط عذرهم بالكلية. والثاني: إن الجسم المعيّن عبارة عن مجموع الهيولى المعيّنة والصورة المعيّنة، فإذا بطل تلك الصورة المعيّنة وقد بطل إحدى جزأي ذلك الجسم، وبطلان أجزاء المركّب يوجب بطلان ذلك المركّب، فهذا يقتضي أن يكون تفريق البحر إعداماً لذلك البحر المعيّن وإيجاد البحرين الآخرين، وذلك لا يقوله عاقل.

١٥ زيدت من شرح عيون الحكمة لإتمام المعنى.

السؤال الثاني: سلّمنا أن الجسمية يصحّ عليها بالحدوث والفناء، لكن لا نسلّم أن كلّ ما كان كذلك [١٣٢] فله مادّة، والذي احتجّوا به فقد تكلّمنا عليه في كثير من كتبنا الفلسفية والكلامية ولا نعيده هاهنا.

الوجه الثاني في تقرير دليل الشيخ أن يقال الجسم متّصل بالفعل ومنفصل بالقوّة، فكونه متصلاً بالفعل ومنفصلاً بالقوّة أمران متغايران، والشيء الواحد لا يمكن أن يكون أثراً لأمرين متغايرين بناء على أنّ الواحد لا يصدر منه إلا الواحد، فلا بدّ وأن يكون الجسم مركّباً من أمرين: أحدهما عنه له الفعل، والثاني عنه له القوّة، والأول هو الصورة والثاني هو الهيولى، وهذا الوجه تكلّفته في نصرة دليل الرئيس إلاّ أنه أيضاً ضعيف، وذلك لأنه بناء على أنّ الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد، وهذه مقدّمة استقصيناها في الكتب الفلسفية والكلامية.

ثم نقول: هذا أيضاً وارد عليكم في الهيولى، لأن الهيولى إما أن يكون لها في نفسها وجود أو لا يكون، فإن لم يكن لها في نفسها وجود امتنع كونها جزءاً من ماهية الجسم، لأن العدم لا يكون جزءاً من الموجود، وإن كان لها في نفسها وجود فحينئذ يصدق عليها أنّها موجودة بالفعل ويصدق عليها أنّها قابلة للصورة والأعراض، وحينئذ يرجع الكلام الذي ذكرتموه بعينه في الهيولى فيلزم افتقار الهيولى إلى هيولى أخرى ويلزم التسلسل وهو باطل.

الوجه الثالث في تقرير دليل الشيخ ما سمعته من بعض الأفاضل فقال: قد ثبت أنّ الجسم البسيط في نفسه شيء واحد، وثبت أنّه قابل لانقسامات غير متناهية بمعنى أنه لا ينتهي في الصغر إلى حد إلّا ويقبل بعده [١٣٣] الانقسام، وثبت أنّه لا يمكن خروج تلك الانقسامات التي لا نهاية لها إلى الفعل، وهذا يقتضي أنّ الجسم لا ينتهي في الصغر والانقسام إلى حدٍّ إلا ويكون بعد ذلك قابلاً للانقسام ولا معنى للاتّصال إلاّ كونه واحداً مع كونه قابلاً للانقسام، فثبت أنّ الجسم يمتنع انتهاؤه في قبول القسمة إلى حدٍّ إلّا ويكون الاتّصال باقياً، وهذا يقتضي أن يقال أن بقاء ذات الجسم بدون الاتّصال محال، فثبت أنّ كونه جسماً مستلزم للاتّصال، ولاشكّ في كونه قابلاً للانفصال، ولا شكّ أنّ الاتّصال والانفصال أمران متنافيان متغايران، والشيء الواحد لا يكون مستلزما للشيء وقابلاً لعدمه، فإذن لا بدّ وأن يكون الجسم مركّباً من شيئين أحدهما الجسمية التي هي مستلزمة للاتّصال والآخر الهيولى التي هي قابلة للانفصال، فثبت أنه لا بدّ وأن يكون الجسم مركّباً من جزأين أحدهما حالّ في الآخر.

واعلم أن هذا الوجه ضعيف أيضاً وبيان ضعفه من وجوه:

الأول: لم لا يجوز أن يقال الجسم من حيث أنّه جسم يقتضي كونه متصلاً لو لا القاسر، فإذا ورد القاسر صار قابلاً للانفصال، ولا يبعد في الشيء الواحد أن يوجب أثرين مختلفين بحسب شرطين مختلفين، أَلاَ ترى أنّ طبيعة الجسم توجب السكون بشرط حصول حاملها في المكان الطبيعي والحركة بشرط كون حاملها في المكان الغريب، فكذا هذا الجسم إذا ترك وحده كان مقتضياً للاتّصال، أمّا إذا اتّصل القاسر به وأوجب قطعه وتفكيكه فإنّه يصير قابلاً لذلك الانقطاع والانفكاك.

الثاني: [١٣٤]إنّ مدار كلامهم على أن الشيء الواحد لا يكون مستلزماً للشيء وقابلاً لنقيضه، وهذا أيضاً وارد عليهم، وذلك لأنّ مذهبهم أنّ الهيولى مستلزمة للجسمية وعندهم الجسمية مستلزمة للاتّصال، فيلزم أن يقال الهيولى مستلزمة لما هو مستلزم الاتّصال، ومستلزم المستلزم مستلزم، فالهيولى مستلزمة للاتّصال، ثم إنّهم قالوا الهيولى قابلة للانفصال، فلزمهم من هذا الطريق كون الهيولى مستلزمة للاتّصال وقابلة للانفصال، فإذا عقل ذلك في الهيولى فلم لا يعقل مثله في الجسم؟

الثالث: إنّكم تقولون الجسمية مستلزمة للاتّصال والهيولى قابلة للانفصال، وهذا باطل، لأن الانفصال عبارة عن حصول كلّ واحد من هذين الجزأين بحيث يتخللهما ثالث، وهذا المعنى إنما يعقل في الشيء الذي يكون له حصول في الحيّز واختصاص بالجهة، والهيولى عندهم ليس لها حصول في الحيّز ولا لها اختصاص بالجهة، وإذا كان الأمر كذلك امتنع كونها قابلة للانفصال، فلئن التزموا أنّ الهيولى لها حصول في الحيّز واختصاص بالجهة، فنقول لا معنى للجسمية والاتّصال إلا هذا، وإذا كان هذا هو الهيولى فحينئذ لم يبق للصورة معنى يشير العقل إليها.

الرابع: إنّكم قلتم الانفصال عدم الاتّصال عمّا من شأنه أن يتّصل، وهذا يقتضي أن يكون الموصوف بالاتّصال والانفصال شيء واحد، ولما كان الموصوف بالاتّصال هو الجسمية وجب أن يكون الموصوف بالانفصال هو الجسمية، وإذا كان فحينئذ [١٣٥] الجسمية لاتكون مورداً للاتصال والانفصال وهما عرضان متعاقبان متواردان عليه، وهذا لا يقتضي وقوع التركيب في ذات الجسم وماهيته.

المقام الثاني:

في الكلام على دليل الشيخ الرئيس وهو أنّ كلامه مبني على أن الجسم الذي يكون في نفسه متّصلاً قد

تعقل فيه الانفصال، وهذا ممنوع. وتقريره إنّ الدلائل الدالّة على أنّ الجسم قابل لانقسامات[١٦] غير متناهية ما دلّت إلا على أنّ القسمة الوهمية[١٧] غير متناهية، إلا أنّه ليس يلزم من كون القسمة الوهمية غير متناهية كون القسمة الانفكاكية غير متناهية، ألا ترى أنّ كلّ واحد من الأفلاك والكواكب يقبل القسمة الوهمية ولايقبل القسمة الانفكاكية، فإنّ الفلك عندهم لا يقبل الخرق.

فإذا ثبت هذا فنقول: ذهب عالم[١٨] من متقدمي الفلاسفة ومن متأخريهم إلى أنّ هذه الأجسام المحسوسة مركّبة مؤلّفة من أجزاء كلّ واحد منها في غاية الصغر، وكلّ واحد منها وإن كان قابلاً للقسمة الوهمية إلى غير النهاية لكن لا يكون البتّة قابلاً للقسمة الانفكاكية، وهؤلاء هم القائلون بالهيئات وهو اختيار محمد بن زكريا وأبي البركات البغدادي، قالوا فهذه الأجسام القابلة للانفصال ليست في أنفسها متصلة اتّصالاً حقيقياً بل هي مؤتلفة من تلك الهيئات، و أما كلّ واحد من تلك الهيئات فهو في نفسه متّصل واحد، لكنّه لا يقبل القسمة الانفصالية، وعلى هذا القول فما هو قابل للانفصال فهو في نفسه ليس بمتّصل، وما هو في نفسه متّصل فهو غير قابل للانفصال فسقطت هذه الحجّة.

واعلم أنّ الشيخ الرئيس اعترف في **الشفاء والإشارات** [١٣٦] بأنّه ما لم يتبيّن بالبرهان بطلان هذا المذهب لم تتمّ الحجّة المذكورة في إثبات الهيولى، واحتجّ في الكتابين على فساد هذا المذهب بأن قال: لما ثبت أنّ كلّ واحد من تلك اللأجزاء الصغيرة قابل للقسمة الوهمية فنقول: لا شكّ أنّه يفترض في كلّ واحد منهما نصفان، وطباع كلّ واحد من ذينك النصفين هو طباع الآخر، فطباع الجملة وطباع الخارج الموافق في النوع والأشياء المتساوية في النوعية متساوية في اللوازم، وكما صحّ على نصفي الجزء الواحد أن يتّصلا اتّصالاًحقيقياً وكذلك وجب أن يصحّ على الجزأين أن يتصلا اتّصالاًحقيقياً، وكما صحّ على نصفي الجزأين أن ينفصلا انفصالاًحقيقياً وجب أن يصحّ على نصفي الجزء الواحد أن ينفصلا انفصالاًحقيقياً. وإذا ثبت هذا ثبت أنّ كلّ ما صحّت القسمة الوهمية عليه إلى غير النهاية كذلك وجب أن يصحّ القسمة الانفكاكية عليه إلى غير النهاية. هذا ما ذكره الشيخ.

والاعتراض عليه من وجوه:

الأول أن يقال: إنّ هذه الحجّة إنّما تتمّ لو ثبت أنّ تلك الأجزاء متساوية في تمام الماهية حتى يمكنكم أن

١٦ في الأصل — قابل لانقسامات، صح فوق السطر.

١٧ في الأصل — الوهمية، صح فوق السطر.

١٨ ولقد أشير إلي ديمقراطيس في الهامش.

تقولوا ما صحّ على بعضها وجب أن يصحّ على الباقي، فما الدليل على ذلك؟ و لم لا يجوز أن يقال: إنّه لا ماهية لتلك الأجزاء وكذلك الهيئات إلا أنها أمور مختصّة باللأحياز شاغلة للجهات، وهذا المعنى أمر مشترك فيه بين جميع تلك الأجزاء أو تلك الهيئات فوجب الحكم بكونها متماثلة في تمام الماهية، لأنّا نقول: لا شكّ أنّ تلك الأجزاء أمور حاصلة في تلك الأحياز وفي تلك الجهات إلا أنّ ذواتها مغايرة [١٣٧] لحصولاتها في تلك الأحياز، فإنّ ذواتها ذوات قائمة بالنفس وحصولها في الأحياز نسب وإضافات، والذات القائمة بنفسها مغايرة للإضافة والنسبة، فثبت أنّ ذواتها مغايرة لحصولها في الأحياز والجهات. وقد ثبت في العلوم العقلية أنّ الأشياء المختلفة في الماهيات لا يستبعد اشتراكها في بعض اللوازم. إذا ثبت هذا فنقول: لم لا يجوز أن يقال إنّ تلك الأجزاء والهيئات إن كان بعضها مخالفاً للبعض في الماهيات والحقيقة لكنّها تكون مشتركة في هذه الصفة أعني كونها حاصلة في الأحياز والجهات، وعلى هذا التقدير لا يمكن الاستدلال باشتراك تلك الأجزاء في كونها شاغلة للأحياز والجهات على كونها متساوية في تمام الماهية، وإذا تعذّر القطع على هذه المقدّمة سقط الاستدلال الذي عليه عوّل الشيخ الرئيس.

لا يقال: هب أنّ تلك الهيئات مختلفة إلا أنّها لا تكون كلّها مخالفة لكلّها بل لا بدّ وأن يحصل فيها أجزاء متشابهة في تمام النوعية والماهية، وحينئذ يعود الاستدلال المذكور، لأنا نقول: لم لا يجوز أن يقال إنّ ماهية كلّ واحد من تلك الأجزاء يكون نوعها في شخصها، أقصى ما في الباب أن يقال هذا مستبعد إلّا أنّا نقول الاستبعاد الذي لا يستند إلى الحجّة والبرهان هو المستبعد، وإذا تعذّر الاستدلال فكيف يدّعي القطع واليقين.

السؤال الثاني: سلّمنا أنّ تلك الأجزاء متساوية في الماهية النوعية، لكن لا بدّ وأن يكون كلّ واحد منها بتعيّنه المعيّن وتشخّصه المخصوص، إذ لو لم يكن كذلك لما بقي الامتياز بالعدد، وإذا كان [١٣٨] كذلك فلم لا يجوز أن يكون تعيّن كلّ واحد منها شرطاً للحكم الحاصل فيه وتعيّن الآخر يكون مانعاً عنه، وعلى هذا التقدير بطل القول بأنّ كلّ ما صحّ على واحد منها صحّ على الباقي. ولا يمكن أن يقال إنّ التعيّن فيه عدمي، والعدم لا يمكن أن يكون معتبراً في علّة هذه الصحّة، لأنّ المذهب المشهور للحكماء أنّ التعيّن قيد ثبوتي وعليه بنوا دليلهم في وحدة واجب الوجود.

السؤال الثالث: هذا الدليل الذي ذكروه لا يستقيم على أصولهم وقواعدهم من وجوه:

الأول: إنّ مذهبهم أنّ الجسم البسيط شيء واحد في نفسه، فإذا وردت القسمة عليه فقد عدمت تلك الجسمية الواحدة وحدثت جسميتان أُخريان، وعند زوال هذا الانفصال تعود جسميته واحدة مثل التي كانت موجودة أولاً ولا تعود هي بعينها، وقد نصّ على هذا في **الإشارات** حيث قال: المتّصل لذاته يعدم عند الانفصال وعند زوال الانفصال يعود مثله متجدّداً، إذا عرفت هذا فنقول: الانفصال الحاصل بين

الجوهرين ممتنع الحصول بين نصفي الجزء الواحد، لأنّ الجزء الواحد إذا انفصل فقد بطلت تلك الجسمية وحدثت جسميتان جديدتان، فإذا امتنع بقاء جسميته الواحد عند ورود الانفصال عليه لم يصحّ على نصفي الجزء الواحد ما صحّ على ذلك، وكذا القول في جانب الاتّصال، فثبت أنّ قولهم إنّه يصحّ على نصفي الجزء الواحد ما صحّ على الجزأين قول لا يستقيم على مذهبهم.

الثاني: الجسم [١٣٩] الموصوف بأنّه فلك والجسم الموصوف بأنّه عنصر إمّا أن يتساويا في الماهية أو لم يتساويا فيها فإن تساويا فيها وجب أن يتساويا في صحّة جميع الأحكام وكما صحّ الخرق والالتئام على العناصر وجب أن يصحّ ذلك على الأفلاك وإن لم يتساويا في الماهية فإذاً جاز أن يكون الفلك والعنصر مع اشتراكهما في الجسمية لم يشتركا في الماهية، فلم لا يجوز أن يقال إنّ هذه الهيئات وإن كانت مشتركة في الجسمية والحصول في الحيّز إلا أنها غير مشتركة في الماهية وحينئذ يبطل دليلهم.

الثالث: إنّ الأشخاص الإنسانية مشتركة في تمام الماهية النوعية، فنقول يلزم أن يقال إن أحد نصفي الإنسان مساو للنصف الثاني وللجملة والخارج الموافق للنوع، وكما صحّ بقاء الحيوة مع مجموع البدن وجب أن يصحّ ذلك مع أحد نصفي البدن حال انفصاله عن الثاني، وكما صحّ أن يلتصق رأس زيد بيديه التصاقاً طبيعياً فكذلك وجب أن يصحّ أن يلتصق رأس عمرو وببدن زيد التصاقاً طبيعياً. وكما أن هذا فاسد فكذا ما ذكروه.

الرابع: إنّ ما ذكروه من الدليل معارض بدليل آخر يدلّ على أنّ الجسم لا يقبل القسمة الانفكاكية إلى غير النهاية. وبيانه من وجهين: الأوّل إنّ القسمة الوهمية غير متناهية، فلو كان كلّ تلك المراتب ممكن الخروج إلى الفعل لكان ذلك يقتضي إمكان حصول انقسامات لا نهاية لها بالفعل، وذلك يقتضي إمكان وجود أجزاء لا نهاية لها بالفعل، ولما كان ذلك محالاً علمنا أنّ قبول القسمة الانفكاكية متناه، وذلك يقتضي إنتهاء هذه الأجسام في الصغر إلى حيث لا يبقى بعده [١٤٠] قبول القسمة الانفكاكية أصلاً، قالوا: وبهذه الدليل، قلنا: إنّ مراتب الزيادة وإن كانت غير متناهية بحسب الوهم إلا أنها متناهية بحسب الوجود الخارجي، فكذا ههنا. والثاني وهو الذي عوّل عليه محمد بن زكريا، فقال: إن لم يكن مقدار هو أوّل المقادر عند الطبيعة لم يكن أن يقع ابتداء الحركة في الكيف والكمّ والأين، لأنّ التغيير لا يحصل لكلّ الجسم إلا إذا حصل أوّلاً لجزئه، فلو لم يحصل في الجسم جزء هو أصغر الأجزاء لما حصلت الاستحالة التي هي أصغر أقسام الاستحالات، ولو لم تحصل الاستحالة التي هي في غاية الصغر لم تحصل الاستحالة العظيمة، لأنّ الطبيعة إنّما تبتدئ بالأقلّ، فالأقلّ مرتقية إلى الأكبر فالأكبر.

المقام الثالث:

في الكلام على دليل الشيخ في إثبات الهيولى، هو إنه استدلّ على إثبات الهيولى بكون الجسم قابلاً للانفصال، وقبول الانقسام حكم مختصّ بالأجرام العنصرية وغير حاصل في الأجرام الفلكية، فالدليل خاصّ بالأجرام العنصرية والدعوى عام، وذلك غير جائز، أجاب عنه بأن قبول الانفصال عن بعض الأجسام دلّ على أنّ الجسمية حالّة في محلّ وطبيعة الجسمية طبيعة نوعية واحدة، فإذا ثبت في بعض المواضع كونها مفتقرة إلى المحلّ ثبت أنّها في جميع المواضع كذلك.

واعلم أنّ هذا الجواب بناء على مقدّمات:

أولها: إنّ طبيعة الجسم طبيعة نوعية واحدة، وقد بيّنّا أنّ هذه المقدّمة غير يقينية، لأن المعلوم أنّ الجسميات مشتركة في وجوب حصولها في الأحياز والجهات وفي وجوب [١٤١] اتصافها بالمقدار والشكل، فهذه صفات خارجية عن الماهية، ولا يلزم من الاستواء في الصفات استواء الموصوفات في تمام الماهية.

وثانيها: إنّ الجسميات وإن كانت متساوية في الماهية إلا أنّها غير متساوية في التعيّن والشخصية، فلم لا يجوز أن يكون ما به المباينة شرطاً في أحد الموضعين ومانعاً في الثاني.

وثالثها: إن من مذهبه أنّ الصورة العقلية المرتسمة في العقل مساوية للمعقول في تمام الماهية ثم إنّ المعقول حال وجوده الخارجي يمكنه أن يكون عاقلاً للأشياء وهذه الصورة المأخوذة منها الحاصلة في العقل لا يمكنها أن تعقل الأشياء وما ذلك إلا لأجل ما ذكرنا من أنّ ما به امتياز أحد الشخصين عن الشخص الأخر كان شرطاً أو مانعاً فكذا ههنا.

المقام الرابع:

في الكلام على دليل الشيخ الرئيس إنّه قال في أوّل الاستدلال أنّ الجسم متّصل، ثم إنه قد يعرض له انفصال، ثمّ في آخر الاستدلال قال القابل لذلك الانفصال هو الهيولى، فإن كان الذي ذكر في أوّل الاستدلال أن الجسم يعرض له انفصال صحيحاً كان الذي قال في آخر الاستدلال من أنّ القابل للانفصال هو الهيولى باطلاً، وإن كان الذي قال في أوّل الاستدلال خطأً كان الذي فرّعه عليه أولى أن يكون خطأً. ثم نقول: الهيولى عندهم ليس لها في نفسها وضع ولا إليها في نفسها إشارة ولا اختصاص في الحيّز والجهة. ومن المعلوم بالضرورة أن الذي يكون كذلك ممتنع ورود الانفصال والاتّصال، فثبت أن مورد الانفصال والاتصال [١٤٢] هو الجسم لا الهيولى، وحينئذ يبطل ما قاله بالكلية.

الفصل الرابع

في خاتمة الكتاب

اعلم أن الجسم لا شكّ أنّ له في نفسه ذاتاً وصفة حقيقية، وهي ذات قائمة بالنفس مستقلة بالحقيقة، ثم إنه قد يعرض لتلك الحقيقة الجوهرية كونها حاصلة في الحيّز مشاراً إليها في الجهة، ومن المعلوم بالضرورة أنّ الذات المخصوصة القائمة بالنفس المستقلة بالحقيقة مغايرة للمفهوم من كونها في الجهة مشار إليها في الحيّز، لأن الذات القائمة بالنفس لا تكون نفس الإضافة والنسبة، فههنا أمران: أحدهما موصوف والآخر صفة، فإنه يمكننا اعتبار الموصوف وحده خالياً عن الصفة. فعلى هذا إذا اعتبرنا ذات الجسم من حيث أنها تلك الذات المخصوصة فهي من حيث أنها هي ليست بحاصلة في الحيّز ولا مشاراً إليه في الجهة، لأنها إنما تكون حاصلة في الحيّز إذا أخذنا تلك الذات مع تلك الصفة، أمّا إذا أخذنا تلك الذات بدون هذه الصفة يمتنع أن تكون تلك الذات في هذه الحالة مختصّة بالحيّز، لأنّ اعتبارنا للذات بدون الصفة لا يكون اعتباراً للذات مع الصفة، وإلا لزم الجمع بين النقيضين، فثبت أنّ ذات الجسم بدون هذه الصفة لا تكون مختصّة بالحيّز ولا مشاراً إليها بحسب الحس، بل أن اعتبرنا تلك الذات المخصوصة بلوازمها كانت مختصّه بالحيّز فكانت مشاراً إليها، فإن عنوا بالهيولى تلك الذات المخصوصة وبالصورة [١٤٣] صفة كونه مختصًّا بالحيّز والجهة فهذا مما لا نزاع فيه، وإن أرادوا به غير ذلك فالكلام عليه ما تقدّم.

وحين انتهينا إلى هذا الموضع فلنقطع الكلام حامدين لله العظيم شاكرين لآلائه بقدر الطاقة البشرية والمكنة الانسانية مقرّين بمضمون قوله سبحانه وتعالى {وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لاَ تُحْصُوها} (سورة النحل، ١٦/١٨) راجين الفوز بالسلامة في الأحوال الثلاثة المذكورة في قوله تعالى{والسّلاَمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً} (سورة مريم، ١٩/٣٣) مصلّياً على ملائكته ورسله المصطفين من خلقه نجز وحسبنا الله ونعم الوكيل.

حرر: ٢٨ رجب ١٢٩٢

نقلت من نسخة قديمة تارخها: ٨ ذي القعدة ٦١٥.